Small and medium enterprises In Iraq , Its Importance Constraints , and The requirements of Its development

Lecturer : Amjed Sabah Abdul Aali
Center For Arab Gulf Studies
University of Basrah

Abstract

Unanimously studies on small and medium enterprises on the importance of these projects in the economic development being the main driver of their increase in GDP and improve the balance of payments, small and medium-scale enterprises can jump to economic growth even in the poorest countries. Due importance to it is able to provide jobs and increase the added value, as it contributes to these projects by 55% of the added value achieved by the developed economies, and the composition of relations overlap between economic sectors and encourage a spirit of innovation and creativity, invention and exploitation of local resources and expand markets and develop human resources and technological and enhance competitiveness. But those projects faced many obstacles in Iraq, which led to their ability to meet the needs of local markets of different goods and thus gave a reason for traders to carry out import of manufactured goods which reflected negatively on the reality of the industrial sector and led to reduced activity of these projects and their development.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق أهميتها والمعوقات التي تواجهها ومتطلبات تطويرها

أ.م. امجد صباح عبد العالي
مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة

الملخص:

أجمعت الدراسات التي تناولت المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أهمية هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية كونها المحرك الرئيس لها من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحسين وضع ميزان المدفوعات، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن ان تقفز بالنمو الاقتصادي حتى في اكثر البلدان فقراً . وترجع اهميتها الى انها قادرة على توفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة ، اذ تساهم هذه المشاريع بنسبة ٥٥% من القيمة المضافة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة ، وفي تكوين علاقات تشابك بين القطاعات الاقتصادية وتشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات واستغلال الموارد المحلية وتوسيع الاسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتكنولوجية وتعزيز القدرة التنافسية .لكن تلك المشاريع واجهت معوقات كثيرة في العراق مما ادى الى قدرتها على تلبية حاجات السوق المحلية من السلع المختلفة وبالتالي اعطى سبباً للتجار ليقوموا بعمليات استيراد للسلع المصنعة مما انعكس سلباً على واقع القطاع الصناعي وادى الى انخفاض نشاط هذه المشاريع وتطورها.

المقدمة:

يواجه القطاع الصناعي تغييرات مهمة في سياسات التصنيع التي تتبناها الحكومة وذلك بالتحول من تأسيس واقامتها التي يمول انشاءها ويديرها القطاع العام وخفض حجم الدعم المقدم لها وخصخصة المشاريع القائمة منها تلك التي تملك عناصر جذب ومحفزة للاستثمارات الاجنبية ، الى الاعتماد على القطاع الصناعي الخاص . فُرضَ هذا التحول بعد إلتزام الحكومة ببرنامج الاصلاح ا لاقتصادي مع صندوق النقد الدولي الذي بُدىء بتنفيذه بعد توقيع العراق لأتفاقيات خفض مديونيته الخارجية مع نادي باريس ، ليتحول الاقتصاد العراقي تدريجياً نح و آلية السوق والاقتصاد الحر.الا ان تطور مشاريع القطاع الخاص الى مستوى تغطية الطلب المحلي من المنتجات الصناعية بأنواعها المختلفة والقدرة على منافسة السلع المستوردة في الأسواق المحلية مازال يواجه العديد من المعوقات والمشاكل التي تقف امام تحقيق هدف الاعتماد على المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتنشيط القطاع الصناعي الخاص وتنميتِه.

فرضية البحث: تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مجموعة من المعوقات التي تحول من دون تطويرها واتساع قاعدتها الصناعية للإسهام بالناتج المحلي الاجمالي ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية والقدرة على منافسة السلع المستوردة في الاسواق المحلية ثم التصدير الى الاسواق الخارجية .

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة:

١.واقع الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

٢.المعوقات التي تعترض المستثمرين في هذه المشاريع.

٣.الاجراءات الواجب القيام بها من اجل تحسين بيئة الاستثمار في هذين القطاعين.

٤. آليات تطوير عمل هذه المشاريع ورفع قدرات الصناعيين العاملين فيها.

قسم البحث الى عدة فقرات ، الاولى : مفهوم المشاريع الصغ يرة والمتوسطة والمعايير التي تصنف تلك المشاريع على اساسها ، ثم اهمية تلك المشاريع ومدى اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان التي طورت تلك المشاريع وحجم العمالة التي تشغلها ، وثانياً :دراسة واقع تلك المشاريع في العراق حسب المحافظات والصناعات من حيث عدد المشتغلين وعدد المشاريع وقيمة الانتاج لتقديم صورة دقيقة عن درجة التطور الذي وصلت اليه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وثالثاً :معوقات تطوير تلك المشاريع والصعوبات التي تواجهها و اخيراً متطلبات تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والخطوات التي يجب ان تتخذها الحكومة من اجل جعل تلك المشاريع قادرة على منافسة السلع الاجنبية المستوردة ب ل تصدير جزء من انتاجها الى الاسواق الخارجية.

أولاً: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة : يصعب تقديم مفهوم محدد ودقيق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لتعدد المعايير التي تستخدم في تعريفها ، اذ ان هنالك معايير مختلفة تستخدم لقياس حجم المشروع لأعتباره صغيراً او متوسطاً، وهو أمر يجعل تحديد المفهوم يختلف من بلد الى اخر . عَرفت منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة بأنها: وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات ، وتتألف غالباً من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص وبعضهم يعتمد على

العمل من داخل العائلة وبعض يستأجر عمالاً او حرفيين، ومعظمها تعمل برأس مال ثابت وصغير جداً او دون رأس مال ثابت وتستخدم تقنية ذات مستوى منخفض وعادةٍ ما تحقق دخولاً غير منتظمة وتهيّء فرص عمل غير مستقرة[١] .اما منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO عرفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمعيارعدد العمال ، فالمشروع الصغيرهو الذي يعمل فيه من ١٥-١٩ عاملاً والمشروع المتوسط هو الذي يعمل فيه من ٢٠-٩٩ عاملاً[٢]. في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية* OECD، يعتبر حجم القوى العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهم معيار في تعريفها ، فالمشروع الصغير في بلجيكا واليونان هو المشروع الذي يضم نحو ٥٠ عاملاً وفي الولايات المتحدة يضم ١٠٠ عامل ، وفي كندا وايطاليا واسبانيا ٢٠٠ عامل ، و٥٠٠ عامل في كُل من الدنمارك وفرنسا والمانيا وايرلندا[٣]. في حين اعتمد البنك الدولي في تعريفه على عدد العمالة ايضاً : فللمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي التي تستخدم اقل من ٥٠ عاملاً في البلدان النامية واقل من ٥٠٠ عامل في البلدان المتقدمة[٤] ويتابين مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية ايضاً ، ففي اليمن يعد المشروع صغيراً عندما يضم اقل من ٤ عمال ويعد متوسطاً عندما يبلغ عدد العاملين فيه ١٠ عمال ، اما في الاردن يعد المشروع صغيراً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين ٢-١٠ عمال ويعد متوسطاً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين ١٠-٢٥ عاملاً[٥]، اما الجزائر اعتمدت على التعريف المعمول به في الاتحاد الاوروبي، اذ عُرفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المشاريع التي تشغل من ١-٢٥٠ شخص ولا يتجاوز رقم اعمالها* ٢ مليار دينار جزائري او لاتتجاوز ميزانيتها السنوية ٥٠٠ مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية[٦] . وفي العراق حَ دَد الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يشتغل فيها من ١-٩ عمال وقيمة المكائن والمعدات اقل من ١٠٠ الف دينار ، اما المشاريع المتوسطة فهي المشاريع التي يشتغل فيها من ١٠-٢٩ عاملاً وقيمة المكائن اقل من ١٠٠ الف دينار. وانطلاقاً من هذا التعريف نستنتج ان تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في العراق يعتمد على معيارين رئيسين هما ، عدد العمالة ورأس المال . وسوف يعتمد تعريف المعتمد الجهاز المركزي للاحصاء في البحث بنيُت علي ه الاحصاءات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة . وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الا أنه يوجد أتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تحديد الاحجام المختلفة للمشروعات، ومن اكثر المعايير شيوعاً ما يلي :

١. عدد العاملين : ويمثل ابسط المعايير المتبعة في تعريفها واكثرها شيوعاً لسهولة القياس والمقارنة في الاحصاءات الصناعية الا ان هذا المعيار لايأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي في العملية الانتاجية.

٢.حجم الاستثمار: ويعد معياراً اساسياً للتمييز بين المشاريع على اعتبار ان حجم الاستثمار يقدم صورة واضحة عن الحجم الكمي للنشاط الصناعي.

٣.قيمة المبيعات السنوية : ويمكن اعتبارها احد المعايير الاساسية في التمييز بين المشاريع من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الاسواق.

تمتاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من السمات التي تجعلها مختلفة عن المشاريع الكبيرة وتمنحها صفات سرهّل أقامتها وأنشاءها في البلدان النامية لأنها لاتحتاج الى رؤوس اموال ضخمة او تكنولوجيا متطورة ، ويمكن اجمالها بالأتي:[٧]

١.يغلب على انشطتها الطابع الفردي في مجال الادارة والتخطيط والتسويق وبالاخص التي تتسم بالطابع العائلي من حيث الادارة والعاملون فيها اذ ان مالك المشروع هو مديره.

٢. بساطة الهيكل التنظيمي كالإدارة المباشرة من صاحب المشروع .

٣. انخفاض حجم رأسمال اللازم لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصاً في ظل تدني حجم المدخرات للمستثمرين.

٤. ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأسمال المحدود لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، إذ أن حجم رأس المال المطلوب لأقامة هذه المشاريع يزيد

من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم عليها نظراً لانخفاض حجم رأس المال وبساطة التكنولوجيا المستخدمة فضلاً عن نقص التكاليف الضرورية للتدريب نتيجة اعتمادها على اسلوب التدريب اثناء العمل .

٥.تتمتع هذه المشاريع بقدر كبير من التكيف وفقاً لأوضاع السوق من حيث كمية الانتاج او نوعيته ، اي القدرة على مواجهة الصعوبات في الازمات الاقتصادية ومرحلة الركود.

٦. انخفاض درجة جودة الانتاج بالقياس الى المشاريع الكبيرة التي غالباً ما تتميز بتطورها التكنولوجي وجودة نظم ادراة العمليات فيها.

٧.حرية الدخول والخروج من الاسواق ، بسبب انخفاض نسبة حجم أصولها الثابتة الى مجموع ممتلكاتها واصولها فضلاً عن زيادة نسبة رأسمالها الى مجموع خصومها اي انخفاض حجم ديونها.

ثانياً:الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة : اتفقت معظم الدراسات التي تناولت المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اهمية هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية فهي المحرك الرئيس لها من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحسين وضع ميزان المدفوعات، فللمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن ان تقفز بالنمو الاقتصادي حتى في اكثر البلدان فقراً اذ تشير احصاءات منظمة التنمية الصناعية الاميركية الى ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل نحو ٩٠% من أجمالي مشاريع الاعمال التجارية العاملة في افريقيا[٨] ، وتشير تقديرات البنك الدولي الى ان مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي تصل الى ٤٦% وان المشاريع القائمة في هذا القطاع تشكل نحو ٨٠% من حجم المشاريع العالمية[٩]. ان اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ترجع الى أنها قادرة على توفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد ، اذ تسُهم هذه المشاريع بنسبة ٥٥% من القيمة المضافة التي يحققها الاقتصاد الياباني ، وفي تكوين علاقات تشابك بين القطاعات الاقتصادية وتشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات واستغلال الموارد المحلية وتو سيع الاسواق وتطوير وتنمية الطاقات

البشرية والتكنولوجية وتعزيز القدرة التنافسية[١٠]. ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعزز من الميزة التنافسية للبلد ، اذ ان المنافسة لم تعد قاصرة على خفض تكاليف الانتاج وحسب بل هنالك عوامل اخرى اضافية ، لها اهميتها مثل السرعة والمرونة في تلبية الطلب ومفتاح النجاح في ذلك هو الابتكار الذي تجيده المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اذ ان هذه المشاريع ازداد نشاطها وباتت تنافس الشركات الصناعية العملاقة في بعض المنتجات فالتغيير التكنولوجي الحديث هو شكل جديد يتخذه التنظيم الصناعي الذي تؤدي في ظله المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً رائداً في تعزيز الابتكار، فالدراسات اظهرت ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة قادرة على تطبيق نفس المفاهيم والافكار التي تطبقها الشركات الكبرى في تطوير منتجات عملية واقتصادية للسوق[١١]. ويوضح الجدول رقم (١) اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة وحجم الايدي العاملة التي توظفها والمساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ تُسرهم هذه المشاريع بنسبة ٦١.٨% من الناتج المحلي الاجمالي في فرنسا و ٤٨% في الولايات المتحدة و٤٠.٥ في ايطاليا اما بالنسبة للايدي العاملة تشغل نحو ٧٣.٨% من الايدي العاملة في اليابان و٦٩% في فرنسا و٦٧.٢% في المملكة المتحدة.

جدول رقم (١)

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الصناعية

الدولة	نسبة العمالة في المشروعات من إجمالي العمالة %	اسهامتها في الناتج المحلي الاجمالي %
الولايات المتحدة	%٥٣.٧	%٤٨.٠
المانيا	%٦٥.٧	%٣٤.٩
المملكة المتحدة	%٦٧.٢	%٣٠.٠
فرنسا	%٦٩.٠	%٦١.٨
إيطاليا	%٤٩.٠	%٤٠.٥
اليابان	%٧٣.٨	%٢٧.١

– **المصدر** : صالح الصالحي ، ((اساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بحث مقدم لندوة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، الإشكاليات وافاق التنمية)) ، القاهرة ، يناير /٢٠٠٤ ، ص ١٦٩.

تمثل صادرات هذه المشاريع من المنتجات المصنعة نسبة تتراوح بين ٢٥-٣٥% ، وتبلغ اسهام هذه الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي ما بين ٤-٦% في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وما يقارب من ١٢% في الاقتصادات الاسيوية. يبلغ عدد هذه المشاريع ٣٠-٤٠ الف مشروع صناعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، كما ان ١٠-٢٠% من مجموع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة اي ٣٠٠-٦٠٠ الف مشروع تعتمد على موردين من بلدان اخرى لنسبة اعمالها التي تتراوح بين ١٠-٤٠% وهي تمارس نشاطها في بلدان عديدة[١٢].اما في بلدان مجلس التعاون الخليجي تحتل المشاريع الصغيرة مكانة مهمة لها ايضاً ، اذ تشكل هذه المشاريع نسبة ٩٠% من المشاريع العاملة فيها وتشغل ٤٥% من قوة العمل ، وفي الامارات تشكل هذه المشاريع نسبة ٩٤% من المشاريع الاقتصادية و٦٠% من القوى العاملة ، اما في المملكة العربية السعودية تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة ٧٠% من المشاريع في قطاع الخدمات و٢٦% في قطاع البناء والأشغال العمومية و٣% في قطاع الصناعة والقطاعات الاخرى[١٣].

ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتمثل اهميتها بالأتي:

١.تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في الدخول بمشاريع مشتركة مع شركاء محليين او عبر اقامة مشاريع مشتركة او مملوكة بالكامل مع شركاء اجانب ، اذ ييسر الاستثمار الاجنبي للمشروعات الحصول على التمويل ويوفر لها تكنولوجيات جديدة وممارسة اعمال حديثة ويوزودها بروابط السوق كما انه يدخل ايضاً منتجات جديدة الى الاسواق.

٢.توفير فرص تشغيل للايدي العاملة اذ لاتحتاج تلك المشاريع الى مستوى مرتفع من المهارات والكفايات الانتاجية والادارية، وما لذلك من اثر اجتماعي في تقليل نسب البطالة وتخفيض معدلات الفقر ، لأنّ تلك المشاريع تستخدم الاساليب الانتاجية كثيفة العمل، وتشير الاحصاءات الى ان ٩٠% من مجموع القوى العاملة في الصين تجتذبهم تلك الصناعات و٩٤% في الهند[١٤].

٣.انتاج سلع ذات فرص تصديرية عالية وفي الوقت نفسه سلع بديلة للو اردات خصوصاً في الاقتصادات التي تتحول الى اقتصاد السوق ، اذ أثبتت المشاريع الصغيرة والمتوسطة إمكانيات كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الاجنبية وتقليل العجز في ميزان المدفوعات بل إحداث فائض فيه من خلال التصدير الى الأسواق الأجنبية، فعلى سبيل المثال تمثل صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان شرق آسيا نسبة ٤٠ % من مجموع الصادرات في هذه البلدان[١٥].

٤. تعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تزويد المشاريع الكبيرة بالسلع والخدمات التي تحتاج اليها ومن ثم تعزز التكامل الصناعي اذا تم وُجهت للعمل كمشاريع مساندة للمشروعات الكبيرة . إذ تُسهم هذه المشاريع اسهاماً فعالة في توفير متطلبات المشاريع الكبيرة من خلال التعاقد الباطني او غير ذلك ، فتؤدي دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن، فعلى سبيل المثال تعاقدت شركة "جنرال موتورز" لإنتاج السيارات مع أكثر من ٢٦ ألف مشروع صغيرة ومتوسط لإمدادها بكميات من الأجزاء أو القطع التي تحتاج اليها في العملية الإنتاجية، من بينها ١٦ ألف مشروع صغير يشتغل فيها أقل من ١٠٠ عامل[١٦]. لقد تضاعف عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ منتصف التسعينيات اذ باتت هذه المشاريع تمثل نسبة تجاوزت ٩٠% من عدد المشاريع الاقتصادية في العالم ، وتشغل ما بين ٥٠-٦٠% من اجمالي قوة العمل وتوفر هذه المشاريع نحو ٧٠% من فرص العمل في الاتحاد الاوروبي وفي بلدان الباسيفيك تستقطب ما بين ٣٥-٨٥% من اجمالي قوة العمل وتشكل ٩٥% من حجم المشاريع فيها[١٧].

ثانياً. واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق :

لقد افقدت السياسات الاقتصادية السابقة التي اتصفت بالشمولية وغياب التخطيط الاقتصادي مقومات الكفاية والتنافسية وهو امر الذي ادى الى تهميش القطاع الصناعي الخاص وتعطيل دوره في التنمية الاقتصادية. هذا التهميش قاد الى انحسار دور هذا القطاع تقليل قدراته على التطوير والابتكار ، ضاعف ذلك الامكانات والخبرات المحدودة مما قاد الى سيادة نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة على

عمله اذ لم يشكل اسهم هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الا ١.٢% عام ٢٠٠٧ نتيجة ضعف القدرات المالية والتكنولوجية التي تتمتع بها تلك المشاريع[١٨].

تقسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق على ثلاثة اصناف رئيسة:[١٩]

١.الصناعات الغذائية وتشمل صناعة منتجات الالبان والمربيات والخضروات وطحن الحبوب وجرشها.

٢.الصناعات الميكانيكية والكيمياوية وتشمل صناعات بعض الادوات والمكائن الزراعية والمعدات الخاصة ببعض الحرف وقطع الغيار فضلاً عن صناعة الاحبار والاصباغ.

٣.الصناعات اليدوية ، وتمثل اغلب هذه المشاريع وتعتمد الخبرات المحلية المكتسبة كصناعة الجلد والحياكة وبعض المنتجات التراثية.

اما بالنسبة لعدد المشتغلين وعدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقيمة ا لانتاج وتوزيعها حسب المحافظات والصناعات، يمكن ملاحظتها من الجداول (٢,٣,٤,٥).

جدول رقم (٢)

عدد المنشأت والمشتغلين وقيمة الانتاج والمستلزمات في المشاريع الصغيرة حسب الصناعة لعام ٢٠٠٦

نوع الصناعة	عدد المشاريع	% من المجموع	عدد المشتغلين	% من المجموع	قيمة الانتاج (الف دينار)	% من المجموع	قيمة مستلزمات الانتاج(الف دينار)	% من المجموع
التعدين والاستخراج	-		-		-	-	-	-
المواد الغذائية	٤٧٢٠	٤٠.٦١	٢٠٠٤٢	٤٣.١٠	٣٥٤٨٥٩٥٠٧	٣٢.١٥	١٧٩٣٠٦٥٣١	٢٩.٠٥
المنسوجات	٢٩٦	٢.٥٤	٧٢٠	١.٥٤	٧٥٨٨٣٠٥	٠.٦٨	٤١٠٧٨٨٣	٠.٦٦
خياطة الملابس الجاهزة	٤٥٣	٣.٨٩	٧٦٧	١.٦٤	٤٣٠٧١٢٢	٠.٣٩	٢٠٤١٦٧٥	٠.٣٣
الجلود ومنتجاتها	٢١١	١.٨١	٦٦٨	١.٤٣	٩٠٦٦٣٥٥	٠.٨٢	٥٤٨١٦٣٨	٠.٨٨
منتجات الخشب والأثاث	١٢٧١	١٠.٩٣	٣١٩٩	٦.٨٨	٤٦٠٩٦٩٧٢	٤.١٧	٢٥٩٣٩٣٢٧	٠.٤٢
المنتجات الورقية والطباعية	٢١٣	١.٨٣	٧٩٨	١.٧١	٢٢١٨٠٠٠٢	٢.٠٠	١٣٢٨٣٤٣٢	٢.١٥
صناعة المنتجات الكيمياوية	٧٥٧	٦.٥١	٢٨٨٥	٦.٢٠	١٠٠٤٨٣٨٩٦	٩.١٠	٨٤٠٣٦٥١٦	١٣.٦١
منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٢٠١٨	١٧.٦٣	١٣٠٥٠	٢٨.٠٦	٤٩١٨٩٠٩٥٦	٤٤.٥٦	٢٥٨١٤٧٣٠٤	٤١.٨٣
المنتجات المعدنية الاساسية	١٣٦	١.١٧	٤٢٠	٠.٩٠	٤٢٣٤٨٨٤	٠.٣٨	٢٩٣٢١١١	٠.٤٧
المنتجات المعدنية عدا المكائن	١٣٣٢	١١.٤٦	٣٥٧٠	٧.٦٧	٦٥٥٣٧٥	٠.٠٥	٢٤٠٠٣٧٠٧	٣.٨٨
صناعة المكائن وتصليحها	٤٨	٠.٤١	١٣٢	٠.٢٨	-	-	٤٠٤٥٧٥	٠.٠٦
صناعة اللوازم الكهربائية وتصليحها	-	-	-	-	-	-	-	-
صناعة وسائط النقل وتصليحها	-	-	-	-	١٩٩٨٦٢١١	١.٨١	-	-
صناعات متفرقة	١٦٥	١.٤١	٢٤٣	٠.٥٢	-	-	١٧٤١٠٩٨٨	٢.٨٢
المجموع	١١٦٢٠	%١٠٠	٤٦٤٩٤	%١٠٠	١.١٠٣.٧٥٦.٧٩٤	%١٠٠	٦١٧.٠٩٥.٦٨٧	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. www.cosit.gov.iq

جدول رقم (٣)

عدد المنشآت والمشتغلين وقيمة الانتاج والمستلزمات في المشاريع المتوسطة حسب الصناعة لعام ٢٠٠٦

نوع الصناعة	عدد المشاريع	% من المجموع	عدد المشتغلين	% من المجموع	قيمة الانتاج (الف دينار)	% من المجموع	قيمة مستلزمات الانتاج(الف دينار)	% من المجموع
التعدين والاستخراج	١	١.٩٢	١٧	١.٧٧	١٢٨٠٠٠٠	٦.٥٥	٤٠٩٦٥٠	٤.٤٠
المواد الغذائية	٢٧	٥١.٩٢	٦٠٣	٦٢.٨١	١٣٣٦٣٠٠٥	٦٨.٤٧	٥٨٣٠٩٧٤	٦٢.٧٠
المنسوجات	١	١.٩٢	١٠	١.٠٤	٥٦٢٥٠	٠.٢٨	٣٧٣٤٨	٠.٤٠
خياطة الملابس الجاهزة	١	١.٩٢	١١	١.١٤	٦٤٨٧٥	٠.٣٣	٤٨٢٢	٠.٠٥
الجلود ومنتجاتها	٢	٣.٨٤	٣٣	٣.٤٣	١٦٤٣٧٥	٠.٨٤	١٠٦٤٤٥	١.١٤
منتجات الخشب والأثاث	٢	٣.٨٤	٣٧	٣.٨٥	٢٨٩٥٠٠	١.٤٨	١٣٤٦٣٩	١.٤٤
المنتجات الورقية والطباعية	٠	٠	٠	٠	-	-	-	-
صناعة المنتجات الكيمياوية	٦	١١.٥٣	٧٨	٨.١٢	١٨٥٦٢٦٣	٩.٥١	١٢١٣٦٦٦	١٣.٠٥
منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	٦	١١.٥٣	٧٦	٧.٩١	١٨٧٩٩١٠	٩.٦٣	١٣٨٢٢٤٠	١٤.٨٦
المنتجات المعدنية الاساسية	١	١.٩٢	١٠	١.٠٤	٢٤٨٥٠	٠.١٢	١٣٦٠٠	٠.١٤
المنتجات المعدنية عدا المكائن	١	١.٩٢	١٠	١.٠٤	٦٩٩٠	٠.٠٣	٢٠٧٧	٠.٠٢
صناعة المكائن وتصليحها	١	١.٩٢	١٢	١.٢٥	٧١٥٠٠	٠.٣٦	٢٧١٩٨	٠.٢٩
صناعة اللوازم الكهربائية وتصليحها	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صناعة وسائط النقل وتصليحها	٣	٥.٧٦	٦٣	٦.٥٦	٤٥٨٢١٧	٢.٣٤	١٣٦٤٠٠	١.٤٦
صناعات متفرقة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٥٢	%١٠٠	٩٦٠	%١٠٠	١٩.٥١٥.٧٣٥	%١٠٠	٩.٢٩٩.٠٥٩	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. www.cosit.gov.iq

جدول رقم (٤)

عدد المنشآت والمشتغلين وقيمة الانتاج والمستلزمات في المشاريع الصغيرة حسب المحافظات لعام ٢٠٠٦

	المحافظة	عدد المشاريع	% من المجموع	عدد المشتغلين	% من المجموع	قيمة الانتاج (الف دينار)	% من المجموع	قيمة مستلزمات الانتاج (الف دينار)
١	نينوى	١٨١٧	١٥.٦٣	٧٤٣٩	١٥.٩٩	١٣٧٢٠٣٤٧٧	١٢.٤٣	٩٦٨٤٢٩٣٦
٢	كركوك	٦٤٨	٥.٥٧	٢٧١٢	٥.٨٣	٥٠٥٥٥٠٥١	٤.٥٨	٢٦٥٦٣٣١٥
٣	ديالى	-	-	-	-	-	-	-
٤	الانبار	-	-	-	-	-	-	-
٥	بغداد	١٧٠٧	١٤.٦٩	٨٩٨٧	١٩.٣٢	٣١٠٨٩٤٧٣٥	٢٨.١٦	١٤٥٣٠٣٣٧٦
٦	بابل	١٢٢٥	١٠.٥٤	٤٥١٢	٩.٧٠	٦٣٨٠٨٦٢٩	٥.٧٨	٣٨٢٠٥٨٧٨
٧	كربلاء	٨٢٦	٧.١٠	٣٢٥٣	٦.٩٩	٩٦٣٠٥١٢٤	٨.٧٢	٧٥٥٣٤٣٤٣
٨	واسط	٦٩٣	٥.٩٦	٢٨٢٣	٦.٠٧	٣٣٨٧٩٤٤٤٤	٣٠.٦٩	١٤٣٢٣١٥١
٩	صلاح الدين	٤٨٩	٤.٢٠	١٨٥٢	٣.٩٨	٦٩٧٧١٧٤٠	٦.٣٢	٣٥٨٤٢٠٥٦
١٠	النجف	٩٨٩	٨.٥١	٣٧٥٩	٨.٠٨	٩٨٤٥٣٦١٨	٨.٩١	٥٨٢٨٤٨٩١
١١	القادسية	٨٨٩	٧.٦٥	٢٩٠٤	٦.٢٤	٤٧٢٤٥٤٥٧	٤.٢٨	٢٣٣٧٧٠٧٨
١٢	المثنى	٣٨١	٣.٢٧	١١٢٥	٢.٤١	٢٩٢٨٥٩٤٤	٢.٦٥	٢٠٩٨١١٠١
١٣	ذي قار	٨٠٧	٦.٩٤	٢٧٨٩	٥.٩٩	٤٥١٢٥٤٥٣	٤.٠٨	١٨٥٦٠٥٧١
١٤	ميسان	٥٤٩	٤.٧٢	١٩٥٠	٤.١٩	٥٢١٦٤٢٣٤	٤.٧٢	٢٢٥٨٤٦٧٨
١٥	البصرة	٦٠٠	٥.١٦	٢٣٨٩	٥.١٣	٦٩٠٦٣٨٨٨	٦.٢٥	٤٠٦٩٢٣١٣
١٦	دهوك	-	-	-	-	-		-
١٧	اربيل	-	-	-	-	-		-
١٨	السليمانية	-	-	-	-	-		-
	المجموع	١١٦٢٠	%١٠٠	٤٦٤٩٤	%١٠٠	١١٠٣٧٥٦٧٩٤	%١٠٠	٦١٧٠٩٥٦٨٧

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. www.cosit.gov.iq

جدول رقم (٥)

عدد المنشآت والمشتغلين وقيمة الانتاج والمستلزمات في المشاريع المتوسطة حسب المحافظات لعام ٢٠٠٦

	المحافظة	عدد المشاريع	% من المجموع	عدد المشتغلين	% من المجموع	قيمة الانتاج (الف دينار)	% من المجموع	قيمة مستلزمات الانتاج (الف دينار)	% من المجموع
١	نينوى	٢	٣.٨٤	٢٣	٢.٣٩	١٤٠٠٠٠	١٧ .٠	٧٠٢٥٨	٠.٧٥
٢	كركوك	١٣	٢٥	١٨٥	١٩.٢٧	٣١٦٧٤١٥	١٦.٢٣	٢٢٦٦٠٧٣	٢٤.٣٦
٣	ديالى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤	الانبار	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥	بغداد	٨	١٥.٨٣	١٣٨	١٤.٣٧	٤٧٠٠٩٨٨	٢٤.٠٨	١٢٠٥٠٥٩	١٢.٩٥
٦	بابل	١٦	٣٠.٧٦	٣٩١	٤٠.٧٢	٦٨٨٦٣٣٠	٣٥.٢٨	٣٦٤٣٧١٥	٣٩.١٨
٧	كربلاء	١	١.٩٢	٨	٠.٨٣	٨٧٨٠٠	٠.٤٤	٧٩٤٩١	٠.٨٥
٨	واسط	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	صلاح الدين	٢	٣.٨٤	٢٦	٢.٧٠	١٦٣٠٠٠٠	٨.٣٥	٤٩٠٦٥٠	٥.٥٢
١٠	النجف	١	١.٩٢	١٦	١.٦٦	٢٢٨٩٦٠	١.١٧	٥٨٣٦٢	٠.٦٢
١١	القادسية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٢	المثنى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٣	ذي قار	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٤	ميسان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	البصرة	٩	١٧.٣٠	١٧٣	١٨.٠٢	٢٦٧٤٢٤٢	١٣.٧٠	١٤٨٥٤٥١	١٥.٩٧
١٦	دهوك	-	-	-	-	-	-	-	-
١٧	اربيل	-	-	-	-	-	-	-	-
١٨	السليمانية	-	-	-	-	-	-	-	-
	المجموع	٥٢	%١٠٠	٩٦٠	١٠٠	١٩٥١٥٧٣٥	%١٠٠	٩٢٩٩٠٥٩	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

.www.cosit.gov.iq

التي يتضح منها الأتي:

١.بلغ عدد المشتغلين في المشاريع الصغيرة ٤٦٤٩٤ عاملاً عام ٢٠٠٦ تركز ٤٣.١٠% منهم للعمل في الصناعات الغذائية ثم ٢٨.٠٦% للعمل في صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية .اما بالنسبة للمشاريع المتوسطة بلغ عدد العاملين فيها ٩٦٠ عاملاً لعام ٢٠٠٦ تركز ٦٢.٨١% منهم للعمل في الصناعات الغذائية ثم ٨.١٢% للعمل في صناعة المنتجات الكيمياوية.

٢. بلغ عدد المشاريع الصغيرة ١١٦٢٠ مشروعاً لعام ٢٠٠٦ تركز ٤٠.٦١% منها في الصناعات الغذائية ثم ١١.٤٦% في صناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن ثم ١٠.٩٣% في صناعة منتجات الخشب والاثاث ،اما المشاريع المتوسطة بلغ عددها ٥٢ مشروعاً تركز ٥١.٩٢% منها في الصناعات الغذائية ثم ١١.٥٣% في صناعة المنتجات الكيمياوية ومنتجات الخامات التعدينية غير المعدنية.

٣.بلغت قيمة الانتاج في المشاريع الصغيرة ١.١٠٣ مليار دينار عام ٢٠٠٦ ، مثلت صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية نسبة ٤٤.٥٦% من قيمة الانتاج و٤١.٨٣% من قيمة مستلزمات الانتاج ثم الصناعات الغذائية بنسبة ٣٢.١٥% من قيمة الانتاج و ٢٩.٠٥% من قيمة مستلزمات الانتاج ، اما في المشاريع المتوسطة فقد بلغت قيمة الانتاج ١٩.٥١٥ مليون دينار مثلت الصناعات الغذائية نسبة ٦٨.٤٧ % من قيمة الانتاج ونسبة ٦٢.٧٠% من قيمة مستلزمات الانتاج ثم صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية بنسبة ٩.٦٣% من الانتاج ونسبة ١٤.٨٦% من قيمة مستلزمات الانتاج.

٤.اما توزيع المشتغلين والمشاريع على المحافظات يلاحظ ان محافظة بغداد مثلت اعلى نسبة للمشتغلين في المشاريع الصغيرة بين المحافظات ١٩.٣٢% ثم نينوى بنسبة ١٥.٩٩% و٩.٧٠% في بابل و ٨.٠٨% في النجف ، اما المشاريع المتوسطة مثلت محافظة بابل اعلى نسبة لعدد المشتغلين ٤٠.٧٢% ثم كركوك ١٩.٢٧% و١٤.٣٧% في بغداد . اما بالنسبة لعدد المشاريع الصغيرة كان لمحافظة نينوى النصيب الاكبر من هذه المشاريع بنسبة ١٥.٦٣% ثم محافظة

بغداد ١٤.٦٩% وبابل ١٠.٥٤% ثم القادسية ٧.٦٥%.اما المشاريع المتوسطة شكلت محافظة بابل اعلى نسبة لعدد المشاريع ٣٠.٧٦% ثم كركوك ٢٥% وبغداد ١٥.٨٣% . لكن بالنسبة لقيمة الانتاج مثلت محافظة واسط اعلى قيمة بنسبة ٣٠.٦٩% تأتي بعدها محافظة بغداد ٢٨.١٦% و١٢.٤٣% في نينوى ، بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، في حين لم يتغير الامر بالنسبة للمشروعات المتوسطة اذ بقيت محافظة بابل في المرتبة الاولى بين المحافظات بقيمة الانتاج بنسبة ٣٥.٢٨% ثم بغداد ٢٤.٠٨% و محافظة نينوى ١٧.٠% ثم كركوك ١٦.٢٣%.

٥.يلاحظ ان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة لايتناسب واهمية مثل هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية اذ ان حجمها لايشكل اهمية مؤثرة في حجم النشاط الاقتصادي من حيث قيمة الانتاج . ان هذه المشاريع لا تستوعب نسبة مهمة من تشغيل القوى العاملة التي يبلغ عددها حوالي١٥ مليون نسمة و تشكل نسبة ٥٤.٠٨ من اجمالي السكان لعام ٢٠٠٦ ، ان هذه المشاريع لاتُسهم بخلق العديد من فرص العمل للايدي العاملة [٢٠].اما طبيعة النشاط الاقتصادي الاقتصادي لهذه المشاريع يلاحظ تركز نشاطها على الصناعات الغذائية التي تمثل الاهمية الاكبر من عدد المشتغلين وحجم المشاريع، وفي ذلك اشارة واضحة لتخلي هذه المشاريع عن الانتاج السلعي كما لايأتي تخصصها في نمط تكاملي يراعي الترابطات الانتاجية بين الفروع الصناعية اذ ظلت هذه المشاريع تعمل منفصلة عن المشاريع الكبيرة وبالأخص الترابطات الخلفية لهذه المشاريع، كما ان صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية والصناعات الكيمياوية تمثل الجزء الاكبر من النشاط الصناعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ان هذه المشاريع بمجملها تشكل قطاعاً للأعمال ضعيف نسبياً.

ثالثاً.المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

عانى القطاع الصناعي الخاص في العراق من الاهمال الواضح الذي نجم عن ه تدهور هذا القطاع وتوقف معظم المشاريع الصناعية عن العمل ، مما اصاب ه بالشلل التام. لقد تعرضت المشاريع الصناعية الى عملية تهميش واسعة ادت الى اندثار المكائن والمعدات وهرب رؤوس الاموال للاستثمار في الخارج فضلاً عن هرب الكفاءات العلمية والخبرات . لقد تعرضت المشاريع الصناعية الى منافسة خارجية لم تكن قادرة على مواجهتها ، مما جعل تلك المشاريع عاجزة عن الانتاج والعمل امام التدفق الكبير الذي اجتاح الاسواق العراقية من السلع الاجنبية نتيجة الاستيراد التجاري المشوه وسياسة الباب المفتوح التي اعقبت سقوط النظام السابق ، ان عدم قدرة المشاريع الصناعية على تلبية حاجات السوق المحلية من السلع المختلفة فتح الابواب على مصراعيها امام التجار ليقوموا بعمليات استيراد للسلع المصنعة لامثيل لها مما انعكس سلباً على واقع القطاع الصناعي وادى الى انخفاض نشاط هذه المشاريع وتطورها. تتصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالصفة الفردية من حيث الاستثمار والتنظيم والانتاج والتسويق ، وتبتعد عن استخدام التكنولوجيا المتطورة والالات الحديثة المستخدمة في الانتاج ، فللمشاريع الصغيرة في العراق عبارة عن وحدات ومشاغل للانتاج غير النمطي والمماثلة في خصائصها العامة للورش الحرفية (العائلية) الصغيرة اكثر من تماثلها مع المشاريع الصغيرة بمفهومها الحديث في البلدان المتطورة[٢١]. بلغت نسبة المشاريع الصناعية المتوقفة عن العمل ٩٠% عام ٢٠٠٣ ، بعد عجزها عن تشغيل خطوطها الإنتاجية بسبب مجموعة من المعوقات التي ادت الى تعطلها ع ن الأنتاج[٢٢]. ويمكن ادراج المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة و المتوسطة بالأتي:

١. **مشكلة التمويل :** تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة في مجال التمويل تتعلق بغياب او قلة القروض الممنوحة والمركزية في منح تلك القروض وضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض. ان اصحاب المشاريع

الصغيرة والمتوسطة مقيدين بمواردهم المالية وبقدرتهم على الحصول على مايكفي من رؤوس الاموال لتأمين القروض والترتيبات المالية المطلوبة لأمتلاك تكنولوجيا جديدة في ظل محدودية الموارد المالية التي تملكها تلك المشاريع . فللجهاز المصرفي العراقي يعمل على منح القروض بضمانات عينية وهو ما ادى الى استبعاد ٩٥% من اصحاب تلك المشاريع للاقتراض من المؤسسات المالية الحكومية وهو أمرٌ شكل عائقاً كبيراً امام تطوير ها، اذ لاتوجد في العراق مؤسسة واحدة لتمويل المشاريع الصغيرة(بأسلوب الضمانات الشخصية) في الوقت الذي توجد فيه حوالي ٢٠٠ مؤسسة في بنغلاديش تؤمن القروض لـــ ٩ ملايين اسرة ومن اشهرها مصرف جرامين (بنك الفقراء)[٢٣] ، وفي اليابان هنالك (جمعية تمويل المشاريع الصغيرة) التي تختص بتمويل تلك المشاريع ، كما توجد ٥٠ هيأة لضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة منتشرة في مختلف المدن اليابانية، اما في الهند هناك (الجهاز القومي للصناعات الصغيرة) و(جهاز تنمية الصناعات الصغيرة) اللذان يختصان بتميل تلك المشاريع، وفي كوريا هنالك مصرف متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة وهو عبارة عن هيأ ة مالية مختصة لتمويل تلك المشاريع[٢٤] . بلغ عدد القروض التي ضمنتها الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ١٠٧ قرض بقيمة ١.٧٨٨.٦٣٢ مليار دينار بما يعادل ١.٥٠٠ مليون دولار[٢٥] ، يضاف الى ذلك السياسة النقدية المتشددة التي أتبعها المصرف المركزي بهدف التقليل من نسبة التضخم النقدي من خلال رفع سعر فائدة البنك المركزي (معدل فائدة السياسة النقدية) التي يدفعها الى المصارف على ايداعاتها و يتقاضاها عن انكشاف ارصدة تلك المصارف[٢٦] بنسبة ٢٠% الأ انه بسبب الازمة المالية العالمية عمد الى تخفيضها الى ١٦%. ان تلك السياسة الانكماشية التي يعم ل بها المصرف المركزي ادت الى اثار سلبية على القطاع الخاص لعدم امكانية حصوله على التمويل الكافي ، اذ ادت هذه السياسة الى عزوف المصارف التجارية عن الاقراض واتجاهها للأستثمار لدى المصر ف المركزي بسعر فائدة مرتفع ، فهي عملية مضمونة الارباح ولا تكلف تلك المصارف م خاطر عدم قدرة المقترضين

على تسديد قروضهم او عدم قدرتها على استرداد اموالها بالرغم من فرض العقارات كضمان للأقراض، من جهة اخرى خصصت وزارة المالية قرضاً للمشاريع الصناعية بقيمة ٣٠ مليون دينار الأ انها وضعت شرطاً للحصول عليه وهو حيازة المقترض عقاراً تعادل قيمته ٧٢ مليون دينار[٢٧]. تلك العوامل شكلت عائقاً امام المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأقتراض، مما دفع الكثير من اصحاب المشاريع الى الاقتراض من المصارف الاهلية بفائدة ٢٣% . عندما يكون منح القروض واسعار الفائدة خاضعين للتعليمات الحكومية فأن الرشى تدفع مقابل الحصول على الائتمان وتبرز في هذه الحالة قضية الفساد من اجل الحصول على منفعة حكومية بدلاً من منح القروض لمستحقيها من اصحاب المشاريع الذين هم بحاجة حقيقية لها لتطوير مشروعاتهم وتنميتها[٢٨] .

٢. سياسة الاغراق السعري: يعد الأغراق من الممارسات التجارية غير المشروعة في التجارة الدولية اذ يتم يُصدّر المنتج بأقل من تكلفته الحقيقية واقل من نفقات التصدير والرسوم الكمركية وغيرها ، بهدف اكتساح السوق المحلية وطرد المنافسين تمهيداً للسيطرة عليه واحتكاره ثم رفع السعر مرة اخرى بعد طرد المنافسين وتحقيق ارباح كبيرة. تسبب سياسة الاغراق بأضرار مادية تلحق بالمشاريع بل تعطل تطورها وقدرتها على المنافسة ، وتزداد خطورة هذه السياسة بسبب عدم دراية الحكومة المركزية بأساليب التعامل مع سياسة الاغراق بمراحلها المتعددة وعدم توافر الكوادر الفنية اللازمة لتنفيذ الاجراءات المطلوبة . وتمارس البلدان التي تنخفض فيها تكاليف الانتاج والبلدان ذات العمالة الرخيصة مثل الصين وبلدان جنوب شرق اسيا تلك السياسة تجاه الاسواق العراقية اذ تقوم حكوماتها بدعم مالي ولوجستي للسلع المصدرة وخاصة مستلزمات التشغيل وتسهيلات النقل ، يساعدهم في ذلك قيام التجار العراقيين باستيراد السلع مهما كانت مواصفاتها النوعية .وبالمقابل ازيلت في العراق وكما هو الحال في كثير من البلدان النامية غالبية صيغ الدعم الحكومي تحت ضغوط المنظمات الدولية لصندوق النقد الدولي ، لذا فأن السلع المستوردة تمكنت من السيطرة على

الاسواق المحلية والاستحواذ على حصص السلع المنتجة في الداخل من المشاريع الصناعية فعطلت الطاقات الانتاجية وادت الى كساد انتاج العديد منها .

٣. توقف عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية: ان تجميد عمل قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ادى الى اغراق السوق المحلية بالسلع رديئة النوعية رخيصة الثمن مما نجم عنه توقف معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن العمل وغياب المقاييس نفسها عن المشاريع المحلية التي تنتج سلعاً رديئة النوعية رخيصة الثمن وتنافس المنتجات الجيدة ، عزز ذلك ضعف التخصيصات المالية لعمل الجهاز ،فهو غير قادر على انشاء مخازن خاصة به في المنافذ الحدودية لفحص السلع المستوردة يضاف الى ذلك النقص في الكوادر الفنية في تلك المنافذ وعدم تمتعها بالخبرة الكافية مما نجم عن ذلك تأخير كبير في دخول الواردات من جهة ودخول السلع ذات النوعية الرديئة من جهة اخرى، وهو أمر ادى الى فوضى تجارية في عملية الاستيراد. ان تجميد عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية من ثُم عدم خضوع السلع المستوردة الى قوانين هذا الجهاز ادى الى انتشار الغش التجاري وخضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية لمنافسة غير عادلة مع السلع المستوردة ومن ثم توقف شبه تام لعمل العديد منها.

٤.غياب الدعم الحكومي: تفتقد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى الدعم الحكومي الذي يغيب بصورة تامة عن عملها وهو أمر الذي ادى الى اغلاق العديد منها وعدم قدرة المتبقي على المنافسة، ويتمثل غياب الدعم الحكومي بالاشكال الاتية:

أ. معوقات توفير الخامات والمدخلات الاساسية للانتاج ،اذ توقفت مديرية التنمية الصناعية عن تجهيز المشاريع الصناعية بمستلزمات الانتاج بأسعار مدعومة وبنوعيات وبمواصفات دولية ، وهو أمر الذي كان له اثرٌ ايجابية في تحقيق تلك المشاريع لأرباح عالية وتنتج سلعاً بنوعيات جيدة . لكن غياب ذلك ال دعم جعل منتجات تلك المشاريع غير قادرة على منافسة السلع المستوردة ومن جهة اخرى هنالك عدد من المشاريع التي تعتمد على القطاع الحكومي في تزويدها بمستلزمات

الانتاج او المادة الاولية وقيام الحكومة لاحقاً بشراء انتاجها وغالباً ماتكون المادة الاولية المستوردة للمشاريع رديئة النوعية .

ب. عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب المنتجات المصنعة محلياً بسبب حجم الاستيرادات التي فاضت عن حاجته ، وهو أمر ادى الى كساد الانتاج للعديد من المشاريع وعدم القدرة على تسويقه في الاسواق المحلية او الخارجية .

جـ. اندثار معظم المكائن و المعدات للمشروعات التي يديرها القطاع الخاص الى درجة اغلاق العديد منها بسبب توقف مكائنها عن العمل وعدم القدرة على استيراد مكائن جديدة بسبب اسعارها المرتفعة وعدم توفر التمويل اللازم (القروض) لشراء معدات جديدة.

د.هنالك صعوبة وتأخير شديد في انجاز المعاملات الم تعلقة بالمشاريع لدى مراجعة مديرية التنمية الصناعية في بغداد بسبب بعدها اولاً وحصر مراجعة كل المشاريع الصناعية في العراق لدى هذه المديرية وهو أمر يسبب الارباك والتأخير في انجاز المعاملات.

هـ. الدور المحدود للملحقية القانونية او المكتب الاقتصادي والتجاري في السفارات العراقية في البلدان المجاورة عند مطالبة الصناعيين العراقيين بالتعويض او أرجاع البضائع، بعد تعرض العديد من المستوردين العراقيين لمستلزمات الانتاج الى عملية غش وآحتيال من المُصدرين في البلدان المجاورة من خلال تصدير بضائع تالفة او تغيير بلد المنشأ او تأريخ الصلاحية وهو أمر يعُرض المستوردين الى خسائر كبيرة .

و. عدم تمليك الاراضي التي اقيمت عليها المصانع والمعامل المختلفة والورش التي كلفت مبالغ طائلة وبموافقة الجهات الحكومية في ظل وجود قانون بتمليك تلك الاراضي بعد ١٠ سنوات من انشائها.

٥. غياب الشراكة مع المستثمر الاجنبي : بالرغم من اصدار قانون الاستثمار الاجنبي[٢٩] الذي قدمَ العديد من الحوافز والاعفاءات للمستثمرين الاجانب ، منها منحُه نسبة ١٠٠% من الملكية للمشاريع بأستثناء الموارد الطبيعية ومنها النفط ، والسماح بتسجيلها رسمياً والايجار الذي يمتد الى اكثر من٤٠ سنة للاصول الثابتة

والترخيص لأي شخص اجنبي بتأسيس او المساهمة في اي شركة عراقية . الا ان تلك الحوافز وغيرها لم تشجع المستثمرالاجنبي على التوجه نحو ال مشاريع الصناعيةِ بسبب الوضع الامني والفساد الذي يعيق تدفق تلك الاستثمارات ، اذ ادى عدم الشراكة مع المستثمر الاجنبي الى تخلف التكنولوجيا التي تستخدمها المشاريع المحلية ومن ثم رداءة نوعية السلع المنتجة وارتفاع تكاليف انتاجها وعدم قدرتها على المنافسة سواءاً في الاسواق الداخلية او الخارجية.

٦. **الاجراءات الروتينية المعقدة عند تسجيل المشاريع** : تعقيد الاجراءات الروتينية الخاصة بتسجيل المشاريع لدى مديرية التنمية الصناعية التي تطلب موافقة عدة جهات ، اذ ينبغي على المستثمر الذي يرغب بتأسيس مشروع استحصال الموافقات الآتيةِ : التخطيط العمراني/و الاجازات / والدفاع المدني / ووزارة النفط / ودائرة البيئة / ووزارة الصحة / ووزارة السياحة /و الضمان الاجتماعي، وهو أمر يؤخر عملية التأسيس عدة اشهر واحياناً اكثرمن سنة . بالاضافة الى ذلك تعقيد اجراءات استحصال الشهادات المطلوبة اللازمة للتصدير وحصرها في بغداد فقط ، فضلاً عن التأخير بسبب الروتين الاداري والمتعمد احياناً في صرف قيمة العقود عند تجهيز القط اع الحكومي بمتطلبات العقد من اصحاب المشاريع في حين ان مثل هذه المعاملة تغيب كلياً عن دما يكون المجهز من بلد عربي بل يتم صرف سلفة تشغيلية له لحين انتهاء مدة العقد.

٧. **النقص في الايدي العاملة الماهرة** : ان قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنقل التكنولوجيا الحديثة لايقتصرِ على امتلاك الالات وشراء سلع رأسمالية فقط ، بل الاهم من ذلك هو نقل السلع غير المادية التي تعني المعرفة والدراية ونظم الادارة التيُ تراعي التغييرِ التكنولوجي، ويقصد بالدراية: المعرفة الفنية من المعلومات الفنية ذات الصلة اللازمة لأستخدام تكنولوجيا معينة ، ان هذه المعرفة تشمل الالمام بالبيانات والمؤشرات والصيغ الحسابية ومواصفات التصميم الخاصة بالتكنولوجيا ، بالاضافة الى اساليب التجميع والتركيب والصيا نة ويتطلب نقل التكنولوجيا لكي يكون فعالاً درجة من ((الذكاء التكنولوجي)) وانفتاحاً على التغيير التكنولوجي الا ان استيعاب الدراية التكنولوجية الجديدة ومن ثم تكييفهما

تطرح معوقات عديدة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تضم موارد بشرية محدودة[٣٠]. اذ تعاني معظم هذه المشاريع من نقص كبير في الايدي العاملة التي تملك المهارة والخبرة الفنية اللازمة لتشغيل المكائن ذات التكنولوجيا الحديثة وعدم القدرة على صيانتها مما يضطر اصحاب المشاريع الى طلب الفنيين من خارج البلد لصيانتها وبأجور مرتفعة جداً ، فضلاً عن هجرة العديد من الفنيين والعمال المهرة بأتجاهين، الاول نحو البلدان المجاورة للعراق والبلدان المتقدمة [٣١] ، والأتجاه الثاني للتطوع في وزارتي الداخلية والدفاع بسبب الرواتب المرتفعة المقدمة قياساً بالأجور الممنوحة لهم من اصحاب المشاريع الصغيرة المتوسطة وهو أمر يفقد هذه المشاريع العديد من الايدي العاملة الماهرة التي تحتاج اليها.

٨. **مشكلة الطاقة الكهربائية** : اللازمة لتشغيل اجهزة الانتاج التي تزداد اهميتها بتطور اساليب الانتاج نحو الاتمتة اذ ترتفع تكاليف الطاقة الكهربائية الى التكاليف الكلية للانتاج في المشاريع الصناعية، اذ يعتبر استهلاك الطاقة من العناصر الرئيسة في تكلفة وحدة الانتاج الصناعي وتختلف معدلات استهلاك الطاقة تبعاً لكل صناعة اذ تمتاز الصناعات التي تحول المواد الخام الى منتج نهائي بأستخدام الطاقة الحرارية بأنها مرتفعة الاستهلاك للطاقة ، في حين تعتبر الصناعات التي تعتمد على الطاقة اللازمة للمحركات الكهربائية بأنها صناعات متوسطة الاستهلاك للطاقة[٣٢]. بدأت هذه المشكلة في بداية التسعينيات مع فرض الحصار الاقتصادي الذي مُنع العراق بموجبه من استيراد مستلزمات انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها ثم تفاقمت المشكلة بعد عام ٢٠٠٣ اذ تعرضت معظم محطات التوليد وشبكات التوزيع الى التدمير والتخريب ، مما انعكس سلباً بصورة مباشرة على عمل العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسبب بتعطيلها كلياً ، وفاقم تلك المشكلة انخفاض كمية الديزل التي يجهز بها اصحاب المشاريع من هيأة توزيع المنتجات النفطية التي لاتكفي حصتها الا لعشرة ايام فقط ، عزز ذلك ارتفاع اسعار الديزل المستهلك لتوليد الطاقة الكهربائية اذ يضطراصحاب المشاريع الى شراء الديزل بأسعار تجارية من السوق السوداء بسعر ٦٠٠ الف دينار للطن الواحد، وهو أمر ادى بالنتيجة الى ارتفاع تكاليف الانتاج فضلاً عن مشكلة استهلاك شبكة توزيع

الطاقة الكهربائية الداخلية بسبب قدمها وتعرضها الى التخريب وعدم صيانتها بصورة مستمرة وهو أمر يعمل على زيادة ساعات قطع التيار الكهربائي.

٩. تعليق العمل بقانون الضرائب الكمركية وثقل العبء الضريبي: لقد ادى تجميد العمل بقانون الضرائب الكمركية على الاستيرادات الى ان يكون الاستيراد مفتوحاً ومن ثم اصبحت اسعار السلع الصناعية المستوردة واطئة جداً ،اذ لاتفرض سوى ضريبة اعمار العراق البالغة ٥%، في حين ارتفعت اسعار مستلزمات الانتاج التي تحتاجها المشاريع بسبب فرض ضرائب كمركية عليها، فضلاً عن سوء نوعية معظمها كالحديد والاخشاب والاقمشة والاصباغ وغيرها من المواد التي تدخل كمادة اساسية في التصنيع بصورة تجعل من الصعوبة على اصحاب المشاريع الاستمرار بعملهم او القدرة على منافسة السلع المستوردة، في الوقت الذي فيه اسُتثنيتْ المواد الغذائية، والادوية، والادوات الطبية ،والملابس، والكتب والمواد المخصصة لاغراض المساعدات الانسانية من الضرائب الكمركية فقط. ان قانون الاعفاءات الكمركية للاستيرادات مرتبط بحصول تلك المشاريع على اجازة التأسيس الصادر من المديرية العامة للتنمية الصناعية وهو أمر يجعل المشاريع الصناعية الصغيرة غير الحاصلة على تلك الاجازة مضطرة للأعتماد على شراء مستلزمات الانتاج من المشاريع المجازة (السوق السوداء) بأسعار مضاعفة[٣٣]. ان القانون العراقي للضرائب لم يفرق بين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبين المشاريع الكبيرة من حيث النسب الضريبية التصاعدية مع الدخل المتحقق او السماح الضريبي .فللضريبة تفرض على الدخل المتحقق الذي يحسب بعد طرح المصروفات من الايرادات وإذ ان الاندثار يعد جزءا من ا لمصروفات وان الاندثارات تقُدّر استنادا الى القيمة الدفترية للاصول الراسمالية، لأن العراق قد شهد معدلات عالية للتضخم وخاصة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ، من ثُمّ لاتعبر مخصصات الاندثار السنوية للاصول المحسوبة على القيمة الدفترية عن القيمة الحقيقية للاندثار مما يضخم قيمة الدخل المتحقق والضريبة المفروضة عليه، لقد خلف هذا الامر في التحاسب الضريبي ضرار اً كبيراً بالجزء الذي يمكن استقطاعه لغرض التجديد او التوسع في رأس المال.

١٠. مشاكل البنية التحتية: التي تتمثل بغياب الخدمات مثل: اكساء الشوارع / والصرف الصحي/ورفع النفايات/ والخدمات الاخرى عن المناطق الصناعية من متطلبات البنية التحتية الى درجة غرق المنطقة الصناعية بالم ياه الآسنة بسبب الأمطار في فصل الشتاء فضلاً عن التجاوزات على الشوارع الرئيسة التي ادت الى اغلاق العديد منها وعدم توفر مصافي الماء التي تجهز المشاريع بالماء الصالح للأستخدام البشري والصناعي ، فضلاً عن الهجرة المعاكسة لأصحاب الورش من المنطقة الصناعية بأتجاه مركز المدينة لفتح ورش لتقديم الخدمات نفسها التي تُقدم في المنطقة الصناعية وهو أمر ادى الى الضغط على المنظومة الكهربائية داخل المدينة، تجاوزات على الاملاك العامة ، واغلاق العديد من المحلات داخل المنطقة الصناعية نتيجة كساد اعمالها بسبب تركز الاعمال داخل المدينة، ان اصحاب الورش داخل مركز المدينة يحققون ارباح سهلة من دون تكلفة اذ لايدفعون ايجارات او مبالغ اضافية للبلدية في الوقت الذي يدفعها أصحاب المحلات في المنطقة الصناعية فضلاً عن التلوث والضوضاء التي تسببها تلك المعامل والورش بسبب عملها داخل الاحياء السكنية.

١١. تواجه صادرت المشاريع المتوسطة من السلع المصنعة العديد من العقبات : اذ تفرض البلدان العربية اجراءات تعريفية وغير تعريفية على الواردات اليها ، اهمها فرض رسوم كمركية على السلع المصدرة اليها واستخدام القوائم السلبية لأستثناء سلع معينة من الخضوع لمعدلات الخفض الكمركي المتفق عليها في التعريفات الكمركية وفرض رسوم اضافية فوق التعريفة الكمركية بنسبة مرتفعة ومطالبة السلطات الكمركية بشهادات المنشأ واجراءات التصديق وغيرها . ايضاً التشريعات المالية غير الموحدة بقانون خاص فيما بين البلدان العربية وفرض قيود مالية على الاستيرادات وعدم التنسيق بين المصارف العربية لتوحيد الاجراءات المصرفية اللازمة لضمان عدم ازدواج التكاليف المصرفية وعدم تسهيل اجراءات فتح الاعتمادات والضمانات وارتفاع تكاليفها وغياب دور ها في تقديم التسهيلات والضمانات الداعمة للنشاطات التجارية. وهنالك مشكلة تعوق المواصفات والمقاييس والتشريعات والانظمة والاجراءات الكمركية واختلافها من بلد عربي لاخر مما

يجعل المصدر في ارتباك شديد حول المواصفات الموحدة التي يجب اعتمادها ، وتشعب الاجراءات وبطئها على الم نافذ الحدودية البرية وتعدد الوثائق المطلوبة وتنوعها في الاجراءات الكمركية فضلاً عن اجراءات اخذ العينات على الحدود وطول مدة الفحوصات اضافة الى عدم وجود مختبرات فحص في المعابر الحدودية مما يترتب عليه تأخير وصول البضائع وتلفها في كثير من الاحيان واخضاع البضائع العابرة بطريقة الترانزيت للكشف مما يؤدي الى التأخير والى اضرار تلحق بالبضائع من جراء تكرار عمليات التنزيل والتحميل ، وعدم وجود هيأة تحكيم مختصة لفض الخلافات التجارية بين المتعاقدين واعتماد كل بلد على النظام القضائي المحلي الذي يمتاز بالبطء ، وعدم سهولة التعامل مع مؤسسات ضمان الصادرات وتمويلها وغياب آليات متابعة الاتفاقيات وتنفيذها وضعف الوضع القانوني لهذه الآليات في حالة وجودها مما يجعل القدرة على متابعة تنفيذها محدودة لأن معظم قراراتها غير ملزمة .وبالرغم من وجود العديد من اتفاقيات التبادل التجاري، وجهود دعم التجارة العربية البينية وآلياتها، إلا أن عدم وجود جهود حقيقية لتطبيق هذه الأتفاقيات جعل الصادرات العربية البينية تنطوي على هياكل و أنشطة متكررة من بلد لأخر[٣٤] .

رابعاً.متطلبات تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

أتضح مما سبق أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد من خلال الاسهام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وانتاج سلع موجهة للتصدير فضلاً عن تشغيل الايدي العاملة للحد من مشكلة البطالة وتقليص نسبة الفقر بسبب قدرة هذه المشاريع على الانتشار الجغرافي في مختلف المناطق الحضرية والريفية ، لذا يمكن اقتراح برامج وسياسات لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الأتي:

١. يعتبر التمويل من اهم متطلبات تنمية هذه المشاريع ، ويعد الحصول على التمويل طويل الاجل بصفة خاصة احد الاوجه الاكثر صعوبة في هذ المجال بسبب طبيعة عمل هذه المشاريع التي تتسم بعنصر المخاطرة لعدم كفاية الاصول او صغر حجم رأسمال او نقص الضمانات او التعرض لمخاطر السوق ، وقد

اثبتت التجارب الخاصة بتمويل هذه المشاريع ان تحفيز الوسطاء الماليين على امدادها بالتمويل على أُسس تنافسية من اكفأ الطرق للحصول على التمويل وهي افضل من تقديم الدعم المادي بصورة مباشرة من خلال المشاريع المساندة التي اتضح انها مكلفة ولا تتسم بالكفالة. وبسبب ذلك قامت العديد من البلدان بأنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة والطويلة الاجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لشروط وأساليب محددة ومميزة بهدف اتاحة المجال امام مختلف المشاريع لتؤدي دورها في العملية الاقتصادية، ويمكن ايضاً انشاء الصناديق الاستثمارية والمؤسسات التمويلية شبه الحكومية بهدف تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاسهام في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها. وتؤدي المصارف التجارية والمتخصصة دوراً مهماً في تمويل هذه المشاريع من خلال تأسيس الصناديق الاستثمارية التي تقوم بتمويل هذه المشاريع والاستثمار فيها او انشاء اجهزة خاصة داخل المصارف لتمويلها. ويمكن ان تأخذ الخدمات التمويلية التي تقدمها اشكالاً متعددة منها[٣٥]:

أ.منح قروض قصيرة الاجل تتفق مع معدلات الدخل الذي تحققه هذه المشاريع وقدرتها الانتاجية.

ب. منح القروض المتكررة إذ يُفتح حساب ائتماني جديد عند انتهاء مدة القرض وسداد آلتزامات صاحب المشروع ، وفي هذه الحالة يعتمد حجم القرض على التدفقات الائتمانية للمشروع.

جـ. منح القروض متناهية الصغر او التسهيلا ت الائتمانية للسحب على المكشوف(من دون ضمان) تتلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة.

د.شراء حسابات القبض بخصم او من دون خصم ، او تمويل شراء الأصول (بما يتضمنه من رهونات تجارية) تقع جميعها في اطار احتياجات طبيعة عمل هذه المشاريع.

ان المصارف التي تقدم مثل هذه الخدمات يجب ان تتسم خدماتها ببعض الميزات التي تجعل منها فعالة ، مثلاً ان تكون اجراءات منح القروض مبسطة وسهلة غير

معقدة وان تقلص المدة الزمنية اللازمة لمنح القرض . ان الحكومة ينبغي الأ تركز على تأمين خدمات التمويل للاشخاص مباشرة لأن مثل هذه الاجراء ات تكون مسيسة وغير فعالة ، ويمكن بدلاً من ذلك أيجاد أطر تنظيمية داعمة واعتماد مخصصات لمؤسسات تمويل المشاريع عبر صناديق جماعية و آليات اخرى ليست خاضعة للتسييس. وللمغرب العربي تجربة رائدة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها اذ اقتصر تمويل المشاريع الصغيرة على١٠٠ مشروع عام ١٩٩٧ لكن بعد اعتماد سلسلة من الاجراءات القانونية والتنظيمية المساندة لهذه الم شاريع وتخصيص مبلغ ١٠ ملايين دولار لها عبر (صندوق الملك الحسن الثاني) تجاوز تمويل هذه المشاريع في المغرب القطاع المماثل له في جمهورية مصر العربية التي هي في طليعة البلدان العربية من حيث مداه ومؤشراته وتجاوز حجم المشاريع التي تم موّلت عام ٢٠٠٢ قرابة ٢٠٠ الف مشروع[٣٦] .يمكن للمصرف اعتماد عدة انواع من الضمانات التي يفرضها على المستفيدين من القروض بما يتناسب وامكانيات مقدمي طلبات منح القروض و اغلبهم من العاطلين عن العمل ومحدودي الدخل ، لذا تعتبر الضمانات الشخصية مثل : الكفالة البسيطة ، الكفالة التضمانية و الضمان الاحتياطي وتأمين القرض ، هي من الضمانات الاكثر تناسباً قياساً بأنواع اخرى من الضمان ، كالضمانات الحقيقية التي تشمل ضمان العقار والرهن العقاري والرهن الحيازي.

ويمكن للمصارف فرض عدة انواع من الرقابة لضما ن تنفيذ هذه المشاريع بالقروض التي مُنحتْ من اجل اقامتها[٣٧] :

أ.المتابعة قبل بداية انشاء المشروع وحتى قبل منح موافقة على ا لتمويل بمراقبة اولية يجري فيها التأكد من صحة المعلومات المقدمة حول المشروع ومدى مطابقته للمعايير المعمول بها.

ب. المتابعة بعد انشاء المشروع ومنح القرض اذ يقوم المصرف بمراقبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الزيارات الميدانية للمشاريع المنجزة خلال مراحل زمنية متباعدة للتأكد من عمل المشروع ونشاطه.

٢.تعد الضريبة احدى اهم ادوات السياسة المالية التي تستخدم لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية على حد سواء ، ويمكن للضرائب ان تؤدي دوراً في المساهمة في تشجيع اقامة هذه المشاريع التي تسهم الى حد كبير في التخفيف من العديد من المشاكل الاقتصادية وفي مقدمتها البطالة ، سيما ان الاجراءات الضعيفة التي تتخذها الحكومة لاتسعى الى القضاء على البطالة نهائياً الى تقليل معدلاتها مما يعني ان تشجيع هذه المشاريع يعمل على تشغيل الايدي العاملة لاسيما ان اصحاب هذه المشاريع من الذين لايملكون أصول مادية ور أسمالية كبيرة بل على العكس ، ويمكن ذلك من خلال الاتي:

أ. إعفاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الضرائب والرسوم على منتجاتها ودخولها لعدد زمنية طويلة نسبياً وتشجيعية.

ب. العمل على منح المشاريع الصغيرة والمتوسطة التسهيلات والمزايا التفضيلية مثل إعفائها من رسوم الرهن او رسوم التسجيل.

جـ. تفعيل القوانين الخاصة بفرض وتشريعها الضرائب الكمركية على السلع المستوردة لحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المنافسة الخارجية.

د. اعفاء مستلزمات الانتاج او المواد الاولية التي تستخدمها هذه المشاريع من الرسوم الكمركية وتقليل نسبتها لدعم الانتاج المحلي في منافسة السلع المستوردة وألزام المستوردين بأدخال المواد الاولية ذات النوعية المطابقة للمواصفات القياسية ودعم أسعار أستيرادها لخفض تكاليف الانتاج.

هـ. رفع الضرائب عن كاهل المشاريع الصناعية لغرض النهوض بها وتطويرها وتعديل قانون ضريبة الشركات بما ينسجم والتغييرات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي .

و. تفعيل دور الهيأة العامة للتنمية الصناعية التي كانت تجهز القطاع الخاص بالعديد من المواد الخام الى الصناعيين وبيعها بأسعار تنافسية.

٣. تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بهدف توفير الحماية اللازمة للصناعة الوطنية وإعادة تفعيل القوانين والانظمة التي كان يعمل بها الجهاز لمنع دخول السلع التي لاتطابق مواصفات الجهاز المعتمدة التي يجب

تطبيقها على المشاريع المحلية ايضاً، وكذلك إصدار التشريعات التي تلزم الدوائر الحكومية بأفضلية قبول المنتج المحلي عند تنفيذ مشاريع الاعمار والسماح بأستخدام السلع المستوردة فقط في حالة عدم وجود منتجات محلية مماثلة. والتشديد على ضرورة تأمين التشريعات والقوانين التي تنظم عملية الاستيرادات ومنع دخول السلع التي لاتتطابق والمواصفات القياسية للجهاز من خلال انشاء مخازن نظامية او ما يُطلق عليها(الحرم الكمركي) للتأكد من هوية الارسالية وفحصها قبل دخولها المنافذ الحدودية وتزويدها بأعداد كافية من الكوادر المُدربة تدريباً فنياً عالياً .

٤. العمل على إقامة الحاضنات الصناعية والتكنولوجية لمساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تتبنى حاضنات الاعمال تطوير المشاريع القائمة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة للمشاريع الوليدة بتقديم الخدمات الاستشارية والادارية والفنية والاقتصادية وتوفير المعدات والمستلزمات التي يحتاج اليها المشروع عند تأسيسه ، فضلاً عن تسهيل مساعدة المشاريع واتصالها بالجهات الداعمة مثل مؤسسات التمويل لمدة زمنية محددة لحين تمكن هذه المشاريع من الخروج من الحاضنة وأمتلاك القدرة على مواجهة التحديات في السوق . أن حاضنات الاعمال هي منظومة متكاملة تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة كالوليد الذي يحتاج الى رعاية وأهتمام فائقين وحمايته من المخاطر المحيطة به وأمداده بطاقة الاستمرارية مستقبلاً وتدفع بهتدريجياً ليزداد قوة ومزوداً بمتطلبات النجاح[٣٨] . يهدف انشاء حاضنات الاعمال الى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم ، وتوفر مكاناً لاحتضان المشروع والمساعدة على نقل التكنولوجيا وتطويرها وتوسيع مجال قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير البيئة المحلية وتنميتها والتشجيع على إقامة مشاريع استثمارية صغيرة ذات مزايا تنافسية، ودعم العلاقات التكاملية والتشابكية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما بينها من ناحية وبينها وبين المشاريع الكبيرة من ناحية أخرى من خلال الحاضنة وتشير التجارب في العديد من البلدان الى أن نجاح المشاريع الصغرى والمتوسطة التي لا تتم رعايتها في الحاضنات تنخفض إلى أقل

من ٥٠ % بينما وصلت نسبة نجاح المشاريع التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن ٨٠ %[٣٩].هناك العديد من التصنيفات المختلفة لأنواع الحاضنات حسب الهدف الذي تُنشأ من أجله وتعد حاضنة أعمال المشاريع العامة (مراكز خدمات الأعمال) من النوع الذي يفضل ان تبتدئ به الحكومة هذا المجال لانها حاضنة مصممة للتعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات المختلفة في المجالات الصناعية الانتاجية من دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المش اريع ، وتركز على جذب المشاريع الصناعية والهندسية الخفيفة والمش اريع الزراعية واحتضان المشاريع الحرفية بهدف خدمة الأسواق المحلية وتنميتها والإقليمية.

ان مثل هذه الحاضنة يمكن ان توفر مجموعة من المزايا لأصحاب المشاريع منها[٤٠]:

أ.دعم مالي من خلال الاستفادة من القروض الميسرة وتملك معدات المشروع.

ب.دعم فني من خلال المساعدة بأنجاز دراسات الجدوى الأقتصادية للمشروع وتقديم الاستشارات في مجالات الأدارة والتسويق والتصميم والأنتاج والمحاسبة والقضايا القانونية.

جـ.إدخال اصحاب المشاريع والعاملين لد يهم بدورات خاصة لتنمية مهاراتهم وحسب طبيعة عمل المشروع.

د.اختصار الوقت المتعلق بتسجيل المشروع والحصول على موافقة الجهات الرسمية من تراخيص وسجل تجاري وغير ذلك.

هـ.الاستفادة من العلاقات التي تتمتع بها الحاضنة مع الجهات المختلفة ذات العلاقة بالمشروع داخل البلد وخارجه.

و.فسح المجال امام اصحاب المشاريع للمشاركة في المعارض التجارية المحلية والدولية بهدف المساعدة في تسويق انتاجه بالتنسيق مع الشركات التي ستكون الحاضنة متعاونة معها.

٥. يمكن ان يتخذ الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اشكالاً متعددة ومتباينة يملكن من خلالها المساعدة في انشاء قطاع عريض وواسع من هذه المشاريع وتطوير القائمة منها على صعيد الاعمال والمنتجات ، اذ يمكن دعم

المشاريع من خلال زيادة الرسوم الكمركية على السلع المستوردة من المنتجات المشابهة للمنتج المحلي حتى لايحصل اشباع في السوق المحلي والقد رة على تسويق المنتج المحلي ، وتقديم اعفاءات ضريبية وكمركية للمشاريع لت تمكن من رفع أجور العاملين بصورة منافسة وتشجع على الاستمرار بالعمل، ولتفعيل عمل مديرية التنمية الصناعية يمكن فتح فرع لمديرية التنمية الصناعية في المنطقة الجنوبية ليكون مسؤولاً عن محافظات الجنوب وآخر للمنطقة الشمالية مما يسهل أنجاز معاملات تأسيس هذه المشاريع وسرعة مراجعة اصحابها لها في حال تجهيز هذه المشاريع بمستلزمات الانتاج او منحهم قروضاً او غير من ذلك من الامتيازات التي يمكن ان توفرها لو حظيت هذه المشاريع بالدعم الكافي.

٦. تفعيل المشاركة مع الاستثمار الاجنبي الذي يمكن أن يتخذ أشكالاً اخرى غير الاستثمار المباشر ، اذ تشير التجارب الى ان انشاء المجمعات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تيسر تعبئة الموارد المالية والبشرية وتخفض حجم الاستثمار وكلفته ويجري بخطوات صغيرة واقل خطورة، وعندئذ تظهر فرص الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي عند تحديد أولويات الاستثمار إستناداً الى الاحتياجات والقدرات المحلية . ويمكن نقل التكنولوجيا الى هذه المشاريع عن طريق المجمعات الصناعية التي يتم تُنشأ من خلال ت أمين الاستثمار الاجنبي لهذه المجمعات بهدف تحقيق الكفاءة والنفاذ الى أسواق جديدة للصادرات ، اذ يمكن ابرام ترتيبات التعاون او المشاريع المشتركة مع المشاريع الكبيرة لتيسير نقل التكنولوجيا الى هذه المشاريع مقابل الحصول على خدمات او سلع يمكن اعادة توجيهها الى مزودي التكنولوجيا او المستثمرين فيها بواسطتها كعائد عيني على الاستثمار[٤١]. ويمكن ان يتيح الاستثمار الاجنبي فرصاً غير مباشرة ل لأستفادة من التكنولوجيا الجديدة ، مثل انتقال العمالة الماهرة من الشركات المتعددة الجنسيات الى المشاريع المحلية وتقديم المساعدة الفنية من الشرك ات الكبرى لمزوديها ومستهلكيها والتعلم المباشر وغير المباشر من الشركات ذات التجربة في ضمان الاستثمار والتكنولوجيا من الخارج. ان توفير قاعدة ألكترونية من المعلومات والبيانات والاحصاءات وحسب القطاعات والصناع ات والمشاريع التي يسته دف

جذب المستثمرين اليها فضلاً عن العمل على اصدار خارطة استثمارية لتوضح الفرص الاستثمارية المتاحة لتشجيع جذب الاستثمارات وتسهيلها الى هذه المشاريع والدخول في شراكة معها. وتوفر لدى منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (الانكتاد) تسهيلات في مجال التوسط في ايجاد صناعات صغيرة او متوسطة اجنبية تدخل في شراكة مع مشاريع صغيرة او متوسطة محلية ويمكن لأتحاد الصناعات العراقي ان يقوم بدور ايجابي في الاتصال بشركاء صناعيين في دول جنوب اسيا وشرقها وأيجاد نوع من الشراكات معها ومن هذه المواقع المفيدة : www.untpe.org وهو نظام خدمات يقدم فرصاً صناعية مجانية على مستوى عالمي ويقدم النصائح التوجيهية و ايضاً موقع : www.gtpnet-e.com[42].

7. هنالك فرص جيدة لدعم الاستثمار في المعدات الجديدة واساليب الانتاج والهياكل الاساسية بغية تحسين انتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكفاي تها وتنافسيتها ، الا ان نقل المعرفة او الخبرة يتطلب الالتزام بالمدة والكلفة اللازمتين للتدريب المناسب على تشغيل معدات جديدة او نظام انتاجي جديد و إدارته وغالباً مايكون التكاليف والمخاطر المرتبطة بالتحديث التكنولوجي التي تقع على عاتق صاحب المشروع الصغير الذي يستخدم الاساليب الانتاجية التقليدية اكبر من المخاطر والتكاليف التي يتكبدها صاحب مشروع سبق له ان نفذ قدراً معيناً من التغيير التكنولوجي[٤٣] .وتؤدي في ذلك مراكز التدريب والتأهيل الفني دوراً مهماً في تدريب القوى العاملة وتأهيلها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مراكز التدريب المهني العائدة للدولة بأجور رمزية مدعومة من الحكومة .ان الدعم الفني لهذه المشاريع يمكن ان يتم من خلال ادخال العاملين والفنيين في دورات تدريبية داخل العراق وخارجه وتحمل الدولة للتكاليف المادية لتدريبهم بما يجعلهم قادرين على امتلاك الخبرات الفنية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، فضلاً عن تطوير المناهج التعليمية في مراكز التدريب المهني والمعاهد الفنية الحكومية بما يتماشى وينسجم مع التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم المتقدم.

٨. توفير الحد الادنى من متطلبات البنية التحتية التي تحتاج اليها المناطق الصناعية من طرق مواصلات صالحة للاستخدام ولاسيما في فصل الشتاء ،

وأنشاء شبكات الصرف الصحي وشبكات خاصة لمياه الامطار وتجهيز المنطقة الصناعية بمحطات المياه لتوفير ماتحتاج اليه من مياه للاستخدام البشري والصناعي وايصال شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويمكن فسح المجال امام القطاع الخاص للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية اذ يلاحظ القصور الكبير الذي تعاني منه البنية التحتية نتيجة احتكار الدولة لخدمات ها وبا لأخص مشكلة (الطاقة الكهربائية) بهدف ضمان استمرار الحصول على نوعية مقبولة لتلك الخدمات اذ ان فتح المجال امام الاستثمار الخاص سيساعد في رفع مستوى الخدمة الى مستوى النوعية بما يضمن كفاءة الادارة والاداء.

٩.يستطيع العراق بأعتباره مراقباً في منظمة التجارة العالمية تطبيق النصوص القانونية التي شرعتها المنظمة التي تتعلق بسياسات الا غراق اذ اعطت المنظمة حقاً للحكومة المحلية في البلد المستوردة بأتخاذ اجراءات علاجية لمواجهة حالات الاغراق، تتمثل بالسماح لها بفرض رسوم تعويضية على المنتجات المغرقة تسمى(رسوم الاغراق) اذ تم اعتُبر ان منتجاً ما مُ غرقاً اذا كان سعر تصديره يقل عن سعر المنتج المماثل حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر مما يلحق ضرراً بالصناعة المحلية الخاصة للمنتج المماثل في الدولة المستوردة .

ويمكن للعراق اتخاذ اجراءات وقائية من خلال متابعة تنفيذ القانون الخاص بمكافحة الاغراق الذي يطبق على الممارسات التجارية الدولية التي تسبب تهديداً بوقوع ضررعلى المشاريع الصناعية ، وتحديد حالات الاغراق وحالات الدعم التي تمنحها حكومات الجهات المصدرة للمنتجات الصناعية ، فضلاً عن تشريع القوانين الخاصة بمحاربة سياسات الاغراق التي تمارس في العديد من ا لبلدان لحماية الصناعة الوطنية الناشئة.

١٠. ان الحكومة العراقية قادرة على معالجة المشاكل والعقبات الخاصة بالتصدير ومساعدة القطاع الخاص على رفع مستوى الصادرات وتشجيعه على زيادة حجمها من خلال تفعيل الاتفاقيات التجارية التي وقعتها الحكومة مع البلدان العربية وغير العربية وألزام حكومات تلك الدول بتنفيذها وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في حالة عدم الألتزام بتسهيل دخول الصادرات العراقية لأراضيها.

١١. اقامة المعارض السنوية لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل التعريف بمنتوجاتها وتوجيهها بما يحتاجه السوق المحلي والخارجي ، وتوجيهها نحو انتاج سلع وخدمات تتكامل مع احتياجات المشاريع الكبيرة أي خلق الترابطات الامامية والخلفية فيما بين تلك المشاريع.

١٢. نشر الثقافة التي تغير السلوك والميل الاجتماعي لدى الافراد الذين يمتلكون مهارات فنية لكي يبدأوا المشاريع الخاصة بهم بدلاً من انتظار الوظيفة الرسمية ، من خلال العديد من الانشطة والندوات والبرامج والدورات التدريبية والمطبوعات . يُعد خريجو الجامعات الهدف الاول لهذه البرامج ، ويمكن لهيئات تنمية الاستثمار التي أُنشئتْ في المحافظات ان تقدم العديد من الخدمات ، منها تقديم المشاريع الانتاجية التي تكون الدولة بحاجة لها ويتم يُزود المستثمرون المحتملون بمعلومات تفصيلية عن تكاليف اقامة المشاريع وحجم السوق للسلع المنتجة ، والتراخيص والاجراءات المطلوب تنفيذها ومصادر المواد الخام وغيرها من المعلومات التي تشكل دراسات تفصيلية للتشجيع على تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة[٤٤].

١٣. العمل على انشاء المجمعات الصناعية ذات المواصفات المتكاملة وتجهيزها بالخدمات اللازمة وخصوصاً توفير مصادر الطاقة والمواصلات والاتصالات ، ومن أهم مقومات هذه المجمعات الاتي:

أ. اختيار الأرض المناسبة لأنواع من المشاريع الملوثة للبيئة وغيرها، ويجب أن تكون بعيدة عن التأثير على المناطق السكنية أو الزراعية التي تتأثر بهذا التلوث.

ب. ان تكون مساحات الأراضي المخصصة لكل مشروع متناسبة مع مكائنه وحجم إنتاجه وكميته والمخازن التي يستخدمها لمواده الأولية ومنتجاته.

جـ. إنشاء الطرق المبلطة التي تسهل عملية دخول المركبات الناقلة وخروجها وإنشاء سكك الحديد التي تصل لهذه المجمعات حسب الضرورة وتبعاً لطبيعة المشاريع في هذه المجمعات.

د. إيصال الطاقة الكهربائية وإنشاء محطات التحويل الكهربائية مع مد شبكات نقل الطاقة إلى المعامل ونصب المولدات الكهربائية كمصدر احتياطي.

هـ. العمل على انشاء مناطق الاستثمار الآمنة التي تتوافر فيها قاعدة صناعية متطورة وقطاعات مالية وتجارية وخدمية.

و. قيام السلطات المحلية بالتعاون مع الوزارات المختصة على تـتوفـر الحماية الامنية للمشاريع المقامة ضمن هذه المناطق وتوفير البنى التحتية اللازمة لاقامة المشاريع وتفعيل قانون الملكية للارض بنسبة ١٠٠% تبعاً لأهمية المشروع الاقتصادية.

ز. إيصال شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والانترنيت للمعامل في هذه المجمعات.

نلخص مما تقدم الى أنّ كلف هذه المجمعات ستكون عالية، لذا يمكن فسح المجال امام القطاع الخاص للمساهمة في إنشائها لسد كلفها، لذا يمكن ان تتحمل الدولة كلف الأراضي وإنشاء الطرق المبلطة والسكك الحديد وإيصال الطاقة الكهربائية والوقود اللازم ووضع التصاميم المعمارية وإنشاء المحطات المركزية لتصفية المياه وإنشاء شبكات الصرف الصحي وشبكات مياه الأمطار ومحطات الضخ والمعالجة لمياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية وزراعة المناطق الخضراء ، في حين يتكفل كل صناعي بإنشاء مشروعه المتكون من الأبنية الخاصة بالمكائن والمخازن وغيرها ضمن التصاميم التي تعدها الدولة.

الخاتمة :

تبين من خلال العرض السابق ان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اهميةً كبيرةً في اقتصادات البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة على حد سواء اذ تؤدي دوراً حيوياً ومهماً في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية التي تواجهها تلك البلدان على وجه الخصوص مشاكل البطالة .اذ ادت الآستيرادات العشوائية من مختلف المناشيء العالمية وغياب الأنتاج الوطني لها وانحساره في ظل عدم قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على منافسة السلع الاجنبية في الاسواق المحلية ، وهو أمر يتطلب التدخل الحكومي لتفعيل ذلك الدور الذي يمكن ان تؤديه تلك المشاريع في النشاط الاقتصادي من خلال اجراءات وسياسات يتطلب بعضها تدخل الدولة بصورة مباشرة كممول ومتابع ومنفذ لتلك الخطط لحين امتلاك تلك

المشاريع القدرة على الانتاج والعمل بشكل تجاري والمنافسة والتصدير الى الأسواق الخارجية وهو الهدف المستقبلي من دعم تلك المشاريع وتأسيسها . ان القطاع الصناعي الخاص بحاجة ماسة وضرورية للدعم الحكومي ليكون قادراً على النهوض والتطور قبل ان تقوم الدولة بالتوجه نحو آلية السوق ورفع الحماية الكمركية ليكون الاقتصاد العراقي سوقاً مفتوحة امام الصادرات من كل البلدان وهو أمر سيؤدي بالنتيجة الى توقف العديد من الصناعات الخاصة و أنحسار عملها وغيابه.

الهوامش :

١.د.معطى الله خير الدين ،((مؤتمر متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: اشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)) ، ابريل / ٢٠٠٦، ص ٧٦١.

٢. www.unido.org

* Organization for Economic Co-operation and Development

٣. الاسكوا،((قدرة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا)) ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص ٥.

.4www.albankaldawli.org

٥. المصدر نفسه ، ص ٥.

* يعتبر معيار رقم الاعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة المشاريع وأهميتها وتصنيفها من حيث الحجم ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية اذ تصنف المشاريع التي تبلغ مبيعاتها مليون د ولار فأقل ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة . لمزيد من التفاصيل انظر : بريبش السعيد و بلغرسة عبد اللطيف ، ((اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول ، ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)) الجزائر ، ابريل / ٢٠٠٦ ، ص ٣٢٠.

6. د.معطى الله خير الدين، مصدر سابق، ص ٧٦١.

7. انظر:

- د.حسن عبد الكريم سلوم ،((دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخصخصة في البلدان العربية، ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العر بية)) الجزائر ، ابريل / ٢٠٠٦ ، ص ١٤.

- د.ماهر حسن المحروق و د .ايهاب مقلة ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها ، مركز المنشأت الصغيرة والمتوسطة ، الاردن ، ايار/٢٠٠٦. ص ٤-٥.

- جمال عمورة ، ضرورة تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات العالمية ، مجلة علوم انسانية ، السنة الثالثة ، العدد ٢٨ ، مايو ٢٠٠٦/ . www.ulum.nl

8. www.ipanet/snapshotasa

9.www.albankaldawli.org

١٠.رشيد عليو ،((دور المشاريع المتوسطة والصغيرة في التنمية في البلاد العربية)) ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة، ٢٠٠٧.

١١.الاسكوا ، مصدر سابق ، ص ٢-٣.

١٢.لاسكوا، مصدر سابق ، ص ٦٠

١٣.د.شفيق الاشقر ، ((استراتيجية شاملة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية ، ورقة عمل قدمت الى المؤتمر العربي الاول للمناولة الصناعية)) ، الجزائر ، سبتمبر/ ٢٠٠٦ .

14. د.خالد الطيب و د .خليل الرفاعي، ((المنشأت الصغيرة في الاردن: اهميتها والمعوقات التي تواجهها و اساليب تمويلها، ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)) الجزائر، ابريل / ٢٠٠٦، ص ١٥٥-١٥٦.

١٥.جمال عمورة ، مصدر سابق.

١٦.المصدر نفسه.

١٧.د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،((الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي :الوضع القائم والتحديات المستقبلية)) ، مجلة علوم انسانية ، السنة الرابعة ، العدد ٣٠ ، سبتمبر/٢٠٠٦. www.ulum.nl

١٨. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. www.cosit.gov.iq

١٩. د. احمد عمر الراوي،((نحو تفعيل الاقتصاد العراقي لامتصاص ظاهرة البطالة، بحث مقدم للندوة العربية :البطالة اسبابها ومعالجتها) ،جامعة سعد دحلب/ الجزائر ، ابريل/ ٢٠٠٦.

٢٠. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. www.cosit.gov.iq

٢١.د.عماد عبد اللطيف سالم ، ((الدولة والقطاع الخاص في العراق : الادوار – الوظائف– السياسات ١٩٢١–١٩٩٠)) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢٦٥.

22. سلام ابراهيم عطوف كبة، ((اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة))، الحوار المتمدن، العدد ٢٠٦٥ / ٢٠٠٧. www.ahewar.org

٢٣.د.نبيل جعفر عبد الرضا ، ((الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط))، مؤسسة وارث الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص ٦١–٦٣.

٢٤.الغرفة التجارية الصناعية ، ((المنشأت الصغيرة محركات اساسية لنمو اقتصادي منشود)) ، الرياض ، ٢٠٠٦ ،ص ٣١–٣٣.

٢٥.د.كمال البصري ، ((قراءة في الموازنة الفدرالية للعراق لعام ٢٠٠٩)) ، ٢٠٠٨ ، ص ٦ . www.progressiraq.com/inp/

٢٦.د.مظهر محمد صالح ، ((السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي)) ، بغداد ، تموز/ ٢٠٠٨ ، ص ٥.

٢٧.منتدى العراق للأوراق المالية ، www.iraqism.com

٢٨. منير الحمش، ((الاقتصاد السياسي للفساد))، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٨٢، ٢٠٠٦/٦، ص ٦١.

٢٩.انظر : قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦. www.investmentd.com/iraq.doc

٣٠.الاسكوا،((نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمارالاجنبي في قطاعات مختارة)) ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٦، ص ٣-٤.

٣١. د.محمود خالد المسافر،((العولمة الاقتصادية : هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب)) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٢-٢٢٣.

٣٢.الاسكوا ، ((ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة ، ورقم عمل قدمت الى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة)) ، الامم المتحدة نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص ٥.

٣٣. علي محمود الفكيكي ،((قانون الاستثمار الجديد في العر اق : التطلعات والتحديات ، بحث مقدم لمؤتمر :السياسة الاقتصاد ية اداة لتفعيل الاقتصاد العراقي)) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٩.

٣٤. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ((اتفاقية المنظمة لتسهيل التجارة ومعوقات التجارة العربية)) ، نشرة وحدة منظمة التجارة الع المية ، القاهرة ، العدد الثاني ، ديسمبر/ ٢٠٠٦. www.arabinvestmap.com

٣٥.المعهد المصرفي المصري ، ((مفاهيم مالية)) ، العدد الثامن ،٢٠٠٦ ، ص ٢-٣. www.ebi.gov.eg

٣٦. د.حسن عبد الكريم سلوم، مصدر سابق، ص ١٦.

٣٧. ثلايجية نورة ، ((دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في امتصاص البطالة وتفعيل النسسيج الصناعي)) ، الجزائر ، ٢٠٠٤، ص ٧.

٣٨.نبيل محمد شلبي ، ((نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل قدمت الى ندوة واقع ومشكلات المنشات الصغيرة والمتوسطة وسبل

دعمها وتنميتها)) ، الغرفة التجارية الصناعية/مركز تنمية المنشآ ت الصغيرة والمتوسطة ، السعودية ، ٢٠٠٢ ، ص .٣

٣٩. انظر:

-الغرفة التجارية الصناعية ، ((المنشآت الصغيرة محركات لن مو اقتصادي منشود)) ، الرياض ، ٢٠٠٣ ، ص٥١

-البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، ((حاضنات الاعمال)) . www.sm.ly

٤٠. نبيل محمد شلبي ، المصدر نفسه ، ص ٦.

٤١ .الاسكوا ، نقل التكنولوجيا ، ص ١١.

٤٢. علي محمود الفكيكي ، مصدر سابق ، ص ١٠٣-.١٠٤

٤٣. الاسكوا ، نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة المتوسطة مصدر سابق ، ص ٦.

٤٤. د.حسن عبد الكريم سلوم ، ((دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخصخصة في البلدان العربية ، ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصرغيرة والمتوسطة في الدول العربية)) ، الجزائر ، ٢٠٠٦، ص ١٥.